

دور نظام الإستعلام الإئتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي
(دراسة ميدانية للمصارف التجارية، السودان)

**The Role of the Credit Inquiry System in Reducing Default and its
impact on Financial Performance (A Field Study for Commercial
Banks, Sudan)**

محمد الطيب علي عبد الرحمن^{1*}

Mohamed Tayeb Ali Abderahmane

¹ جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، السودان، moheltayeb@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/07/14

تاريخ القبول: 2022/06/29

تاريخ الاستلام: 2022/06/20

ملخص: هدفت الدراسة إلى توفير قاعدة بيانات عن العملاء ، مما يساعد في إنخفاض نسبة التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي . إتبعت الدراسة المناهج الآتية: المنهج الوصفي التحليلي، الإستقرائي، الإستنباطي والمنهج التاريخي. أوصت الدراسة: ضرورة تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني، إعتتماد نظام الترميز الإئتماني ، على بنك السودان المركزي إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي بإستخدام نظام الإستعلام الإئتماني.

الكلمات المفتاحية: الإستعلام الإئتماني ، الترميز ، التعثر المالي ، وكالات الإئتمان .

تصنيفات JEL: D53, G21, G32

ABSTRACT:

The study aimed to provide a database on clients, which would help reduce the rate of financial default for banking system clients. The study followed the following approaches: the descriptive analytical, inductive, deductive and historical approach. The Central Bank of Sudan is following a comprehensive strategy to develop the financial sector using the credit inquiry system.

Keywords: Credit Inquiry, Coding, Financial Default, Credit Agencies

Jel Classification Codes: D53, G21, G32

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر نظام الإستهلام الإئتماني أحد الأنظمة المالية العالمية التي تمتاز بدرجة عالية من المهنية المصرفية والمرونة والدقة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر. وقد جاءت خطة نظام الإستهلام الإئتماني في بنك السودان المركزي لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ليطلع بدوره في ترقية الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني وكان ذلك بعد نجاحه في مشروع الترميز الإئتماني والوصول به إلى إلى مراحل النهائية والفراغ من إعداد قوائم بيانات عملاء الجهاز المصرفي بجمع وإكمال البيانات الديموغرافية (Demographic Data) والتي بموجبها يمنح الرمز الإئتماني (Credit Code) .

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في إزدیاد الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية رغم كل الجهود المبذولة في هذا الصدد لحل مشكلة التعثر من خلال عدة جوانب منها تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية العاملة في ولاية الجزيرة ، لحل مشكلة التعثر شرع بنك السودان المركزي في تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني على المصارف والبنوك بهدف الحصول على المعلومات والبيانات الديموغرافية عن عملاء التمويل المصرفي.

3.1 أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:-

- هل يساعد نظام الإستهلام الإئتماني على توفير قاعدة بيانات ومعلومات إئتمانية عن كافة عملاء الجهاز المصرفي التي تساعد في إتخاذ قرار التمويل السليم ؟
- هل تساهم وكالات الإستهلام الإئتماني لنظام الإستهلام الإئتماني على تقليل مخاطر التعثر والفشل أو التأخر في السداد ؟

4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة العلمية لنظام الإستهلام الإئتماني في الآتي:-

- تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يعمل على زيادة ثقة العملاء والمساهمين في الجهاز المصرفي.
- تبني المصارف لتطبيق نتائج الدراسة يعمل على الحد من مخاطر الإئتمان وزيادة الربحية مما يساعد في الإستقرار المالي للمصارف .

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- نظام الإستعلام الإئتماني يوفر قاعدة بيانات عن كافة العملاء ويحل مشكلة تشابه الأسماء مما يساعد في إنخفاض نسبة التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي .
- يهدف نظام الإستعلام الإئتماني إلى تقديم خدمات ذات جودة مصرفية عالية تتمثل في سرعة إستخراج المعلومات من الوكالات الإئتمانية ، مما يسهل عملية حصول العملاء على التمويل ويؤدي إلى تطوير الأداء المالي للجهاز المصرفي .

6.1 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات البحث وكانت أداة الدراسة المستخدمة هي (الإستبانة). وإستخدم البحث المنهج الإحصائي لإختبار الفرضيات وتحليل النتائج عن طريق إستخدام الوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ، إختبار (T) لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

7.1 فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستعلام الإئتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف .
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف .

8.1 مصادر جمع البيانات:

- مصادر أولية : إعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المقابلات الشخصية مع موظفي البنك المركزي السوداني بالإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي بوحدة البيانات والإستعلام .

– مصادر ثانوية : تتمثل في المراجع ، الكتب ، الدوريات ، الرسائل العلمية المنشورة ،
الأوراق البحثية ، الأدبيات السابقة والمنشورات بالإضافة إلى الإنترنت.

9.1 حدود الدراسة:

– الحدود المكانية : بنك السودان المركزي ولاية الجزيرة ، وحدة البيانات والإستعلام
بإدارات المخاطر وإدارات التمويل والإستثمار بالبنوك والمصارف السودانية المختلفة .

– الحدود الزمانية : الفترة الزمنية ما بين (2016 - 2018م)

ثانيا : الدراسات السابقة :

– دراسة الكواري محمد سعد (2015) : هدفت الدراسة إلى كيفية تطوير القطاع المالي ومكانة
ودور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي . إتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي
للتحقق من صحة فرضياتها وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن الوكالات الائتمانية تُعرف
بأنها مؤسسات تقوم بخدمة الطرفين في العملية التمويلية للمدين والدائن وتوفر للأول
البيانات والمعلومات لإتخاذ القرار السريع والسليم في عملية الائتمان وتقدم للثاني تقرير تاريخي
بعملياتها الائتمانية لإستعمالها في مؤسسات مالية أخرى . وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها :
إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي بإستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط
القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي .

– دراسة الطاهر الفاتح الشريف يوسف (2017) : هدفت الدراسة إلى تحليل نظام الترميز
الائتماني معلومات وبيانات إئتمانية عن العميل والعملية الممولة التي تسهم في إتخاذ قرار
التمويل السليم . وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين
تطبيق نظام الترميز الإئتماني وبين توفير معلومات وبيانات شاملة عن العميل والعملية الممولة .
وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها على بنك السودان المركزي إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير
القطاع المالي بإستخدام الوكالات الإئتمانية ووضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم
عمل تلك الوكالات .

2 . الإطار النظري :

1.2 مفهوم ومراحل ومزايا نظام الإستعلام الائتماني:

بدأت مراحل الإستهلام الإئتماني في بنك السودان المركزي حيث تبنت وحدة البيانات والترميز الإئتماني بإصدار عدد من التوجيهات والتعاميم وذلك بغرض تعريفها كاملا للقيام بدورها لإنجاح مشروع نظام الإستهلام والتصنيف الإئتماني (الحضيري ، 2000 ، ص 15) .

2.2 : مفهوم نظام الإستهلام الإئتماني:

يعرف الإستهلام الإئتماني بأنه خدمة توفر معلومات هامه عن طالب الإقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير إئتماني عن عملاء المصارف و المؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات. البيانات الشخصية الديموغرافية : تحتوي علي الإسم رباعي و أفراد عائلته و أقربائه من الدرجة الأولى.

أما بالنسبة للبيانات الإئتمانية: فإنها تشمل الحد الإئتماني و الرصيد المستخدم منه، ونوع التسهيل وتاريخ الإستحقاق ونوع العملة وتاريخ الأقساط ونوع الضمانات التي يقدمها العميل و خلافه. (بلعجوز ، 2011 ، ص 27) .

2.2. مراحل نظام الإستهلام الإئتماني:

المرحلة الأولى: مرحلة تجميع بيانات العملاء :-

يتم فيها تنظيم العمليات المتعلقة ببيانات العملاء ومنح الرمز. وتتميز هذه المرحلة بإستمراريتها تبعا لطبيعة عملاء الجهاز المصرفي المتجددة.

المرحلة الثانية مرحلة تجميع بيانات إرتباطات العملاء :

تتعلق بربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وكسابقتها تتميز المرحلة بالإستمرارية تبعا لطبيعة العملاء المتجددة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تجميع البيانات المالية :

تهتم بتجميع البيانات المالية الحالية والتاريخية عن عملاء الجهاز المصرفي.

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة التقني الخاص بإدارة بيانات العملاء الديموغرافية (Demographic Database Test) يتم فيها إختبار نظام الرقابة الإحصائية والمالية و التأكد

من فعالية التقارير الإئتمانية توطئة للبدء بالعمل بنظام الإستهلام والتصنيف الإئتماني.

تم الإتفاق على تصميم إستمارات بيانات العملاء كما تم الرجوع لتجارب عدد من الدول للتعرف على أنسب التجارب والعمل وفقها وذلك تفاديا للعقبات التي يمكن أن تعترض طريق

التنفيذ ونتج عن ذلك تصميم عدد أربع إستمارات وفق الميّن أدناه:

- الإستمارة الخاصة ببيانات العملاء، الأفراد (Customer –Details).
- الإستمارة الخاصة ببيانات العملاء، الشركات (Company –Details).
- إستمارة المنظمات والجمعيات (Organization).
- إستمارة الأطراف المترابطة (Connected Parties)

3.2. أنواع دوائر نظام الإستعلام الإئتماني:

1. دائرة استلام ومعالجة البيانات: بمعنى إستلام البيانات الخاصة تمهيدا لعملية الإستعلام.
1. دائرة الاستعلام الإئتماني : تتعلق بطلبات الاستعلام بدءا من إستلام الطلبات وتسجيلها على البرنامج .

1. دائرة الدراسات ومتابعة تركيزات المخاطر: هذه الدائرة تكون مسؤولة عن دراسة بيانات المصارف أو المؤسسات المالية وإعداد المراسلات الخاصة بالأخطاء الموجودة ضمن البيانات والرد على كافة الطلبات الواردة من الأقسام الأخرى للبنوك فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية ومتابعة تركيز المخاطر. (الرملى ، 2011، ص 22).

4.2 أنظمة الاستعلام الإئتمانية: هنالك ثلاثة أنظمة يتم من خلالها الإستعلام الإئتماني:

1. أنظمة إستعلام ائتماني رسمية: تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية علي المصارف والمؤسسات المالية وعادة ما تكون في البنك المركزي .
2. أنظمة إستعلام ائتماني مملوكة للدائنين: عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الإستعلام الإئتماني عن العملاء تنشئها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الإئتمانية للعملاء .

3. أنظمة إستعلام ائتماني مستقلة: هي شركات تقدم خدمات الإستعلام الإئتماني ينشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل وتسهيلات إئتمانية. (أحمد ، 2006، ص 21).

5.2 الديون المتعثرة في نطاق الجهاز المصرفي:

1. تعريف الديون المتعثرة:

أوضح (إرشيد ،1999، ص 24) بأنه الدين الذي تتعرض إتفاقيات دفعه بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد الدين مما

يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للمصرف. الدين المتعثر في أضيق تعريف له بأنه "الدين الذي يفشل في تسديد المبلغ الأصلي والفوائد عليه". إذن من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:

- عدم مقدرة العميل على سداد الدين وفوائده.

- عدم قدرة العميل بالالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها.

- تأخر العميل في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

6.2 مفهوم مخاطر الائتمان لعملاء الجهاز المصرفي: هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها بسبب المخاطر (Risk) مستقبلا ، فالمخاطر هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات. (الأطرش، 2001، ص 13)

3. الدراسة الميدانية :

تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة ، وتم إعتداد مستوى دلالة (5 %) الذي يقابله مستوى ثقة (95 %) لتفسير نتائج الإختبارات التي تم إجراؤها. وقد تم إستخدام عدة أساليب إحصائية أهمها: إختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، وبعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسبة المئوية وإختبار (T- test).

1.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بوحدة البيانات والتميز ببنك السودان المركزي والموظفين بإدارات المخاطر والإستثمار بالبنوك والمصارف السودانية المختلفة. أما عينة البحث فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع (150) إستبانة لهم، وقد بلغ عدد الإستبانات غير المستجعة والتي تم تعبئتها كاملة (10) إستبانات ، عليه فإن عينة الدراسة الأصلية بلغت (140) والتي تمثل ما نسبته (93%) من عدد الإستبانات الموزعة ، وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبيا من الناحية الإحصائية بما يؤدي إلى قبول نتائج الدراسة

وتعميمها على مجتمع الدراسة ، والخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان ، حرص البحث على تنوع أفراد عينة الدراسة (المبحوثون) .

2.3 اختبار الصدق والثبات: - تم استخدام معامل (ألفا) من أجل اختبار ثبات الإجابات ، وتتراوح قيم معامل (ألفا) بين (0-100) ، وتكون مقبولة إحصائيا إذا زادت عن (60%) (معامل الثبات) فعندها يكون ثبات الأداء جيدا يمكننا تعميم النتائج .

جدول رقم (1.3) نتيجة اختبار المصادقية لفرضيات الدراسة

رقم	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل ألفا
1.	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .	10	%83
2.	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الاداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .	9	%82
3.	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها : أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وجذب الودائع . ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وتوفير السيولة . ت. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة رأس المال . ث. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة الربحية . ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار .	10	%83
4.	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر والأداء المالي للمصارف . أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وجذب الودائع .	8	%81

		<p>ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وتوفر السيولة .</p> <p>ت. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وزيادة الربحية .</p> <p>ث. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر ونمو محفظة التمويل والإستثمار.</p>	
	82 %	37	مجموع الأسئلة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018م)

من واقع تحليل الجدول رقم (1.3) إختبار (ألفا) لفقرات فرضيات الدراسة كل على حده ولجميع الفقرات معا حيث بلغت قيمة (ألفا) لجميع الفقرات (82%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة . وأن قيمة معامل (ألفا) للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%) ، ويعنى هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الجابات ، وبالتالي يمكن تعميم النتائج .

3.3 التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السودان ، لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الأوساط الحسابية " قوة الإجابة " والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار (T) على كل عبارة من عبارات الفرضية الأول .

جدول رقم (2.3) نتائج إختبار (T) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الأولى

رقم	الفقرة	إختبار الفرضية		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T
1.	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني الحد من التعثر المالي.	4.55	0.53	15.54
2.	يمكن من خلال تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني الحد من التعثر المالي.	4.61	0.52	9.47

				الإئتماني توفير معلومات إئتمانية عن كافة العملاء المتعثرين.	
0	7.43	0.50	4.55	3. من خلال تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يمكن توفير معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العملاء.	
0	18.62	0.54	4.58	4. تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	
0	14.64	0.50	4.51	5. تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	
0	9.46	0.55	4.64	6. تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يقلل من مخاطر التركيز	
0	12.21	0.50	4.53	7. يمكن من خلال تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني توفير سجل إئتماني يساهم في حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها المصارف.	
0	10.33	0.47	4.66	8. تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر	
0	8.46	0.59	4.45	9. تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوى الجدارة الإئتمانية	
0	8.46	0.60	4.58	10. من خلال تطبيق نظام الإستهلام الإئتماني يمكن توفير سجل إئتماني يوحد شخصية العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة	
0.00	11.46	0.53	4.57	المتوسط العام	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018 م)

يلاحظ من الجدول رقم (2.3) يتضح الآتى :

1. أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (4.45-4.66) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي ($3 = \text{Test - Value}$) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عن مستوى دلالة (0.000) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على تطبيق أنظمة الإستعلام الإئتماني الأمر الذي يقلل من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .
 2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الأولى بين (0.47-0.6) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات ، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها .
 3. كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعا ، وقد بلغ (4.57) وهو أكبر من المتوسط الفرضي ($3 = \text{Test - Value}$) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن معلومات وبيانات العميل . كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني له تأثير ذو دلالة إحصائية في الحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني وذلك إستنادا إلى إرتفاع قيمة (T) المحسوبة البالغة (11.46) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000) .
 4. مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة بصورتها العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من التعثر المالي لعملاء الجهاز المصرفي السوداني .
- الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإستعلام الإئتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني ، مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الأوساط الحسابية " قوة الإجابة " والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار (T) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية :
- جدول رقم (3.3) :

نتائج إختبار (T) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية

رقم	الفقرة	إختبار الفرضية		
		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيم T
				دلالة T

0	15.64	0.53	4.48	1. تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يسهم في الحد من مخاطر التعثر
0	10.45	0.59	4.44	2. تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر التعثر.
0	8.23	0.79	4.36	3. تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يمكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة تستشعر خطر التعثر.
0	19.72	0.66	4.51	4. تطبيق نظام الإستعلام يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم ويقلل من التعثر.
0	11.61	0.54	4.49	5. تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يمكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية.
0	12.45	0.61	4.46	6. تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يساعد على الإدارة المالية لمخاطر العمليات بشكل أفضل مما يحد من التعثر.
0	9.22	0.56	4.41	7. نظام الإستعلام الإئتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.
0	8.46	0.59	4.45	8. يرتبط إنخفاض وزيادة نسبة التمويل المتعثر في المصارف بتطبيق نظام الإستعلام الإئتماني.
0	8.46	0.59	4.45	9. تسعى المصارف إلى الحد من مخاطر التعثر عن طريق تطبيق آلية نظام الإستعلام الإئتماني
0	11.58	0.61	4.45	المتوسط العام

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018 م)

يلاحظ من الجدول رقم (3.3) يتضح الآتي :-

1. أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثانية تراوحت بين (4.41 – 4.51) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test –Value=3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عن مستوى دلالة (0.000) أي أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.53- 0.79) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات ، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
3. كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعا ، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test –Value=3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن العلاقة بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني . كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني له أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من مخاطر التعثر مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني وذلك إستنادا إلى إرتفاع قيمة (T) المحسوبة البالغة (11.58) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000) .
4. مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والحد من التعثر المالي مما يؤثر في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني .

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وجذب الودائع.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وتوفير السيولة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة راس المال.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة الربحية.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار.

لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الأوساط الحسابية " قوة الأجابة " والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار (T) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة .

جدول رقم (4.3) نتائج إختبار (T) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة

رقم	الفقرة	إختبار الفرضية		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم T دلالة T
1.	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف	4.58	0.52	11.59 0
2.	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر معلومات إئتمانية تسهم في ترقية الأداء المالي للمصارف.	4.54	0.65	15.46 0
3.	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تحسن مستوى الأداء المالي للمصارف.	4.47	0.63	9.29 0
4.	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر آلية تبادل المعلومات الإئتمانية بين المصارف مما يسهم في الأداء المالي للمصارف.	4.58	0.56	18.76 0
5.	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر دراسات تحليلية عن الموقف المالي للعملاء مما يؤدي إلى كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.41	0.73	14.69 0
6.	نظام الإستعلام الإئتماني يساعد المصارف على سرعة ودقة الإستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء مما يسهم مباشرة في الأداء المالي الجيد للمصارف.	4.51	0.65	13.15 0
7.	نظام الاستعلام الإئتماني يوفر نظام جيد	4.41	0.63	11.22 0

				لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز ويؤثر في الأداء المالي للمصارف.
0	17.32	0.69	4.24	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر عملاء جيدين مما يقلل من مخصصات الديون المتعثرة ويؤدى إلى الربحية ويؤثر في الأداء المالي للمصارف
0	11.45	0.68	4.19	نظام الإستعلام الإئتماني يوفر معلومات تساعد في وضع نظام جيد لإستقطاب موارد جديدة وتوظيفها مما يؤثر في الأداء المالي للمصارف
0	10.22	0.70	4.64	نظام الإستعلام الإئتماني يساعد على زيادة الموارد وإستقطابها وتوظيفها مما يزيد في كفاءة الأداء المالي للمصارف.
0	13.32	0.64	4.46	المتوسط العام

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018م)

يلاحظ من الجدول رقم (4.3) يتضح الآتي :-

1. أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.19 – 4.64) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي ($Test - Value = 3$) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عن مستوى دلالة (0.000) أى أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن تطبيق نظم الإستعلام الإئتماني يؤثر في الأداء المالي للمصارف ممثلاً في المؤشرات التالية (توفر السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار).
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.52 - 0.73) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات ، أى أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
3. كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً ، وقد بلغ (4.46) وهو أكبر من المتوسط الفرضي ($Test - Value = 3$) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عند نظام الإستعلام الإئتماني وأثره في الاداء المالي المصرفي ممثلاً في المؤشرات التالية (توفر

السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار). كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيقات نظام الإستعلام الإئتماني له أثر ذو دلالة إحصائية في الأداء المالى للمصارف ممثلا في المؤشرات التالية (توفر السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار) وذلك إستنادا إلى إرتفاع قيمة (T) المحسوبة البالغة (13.32) للجدول ككل وهى معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التى تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالى للمصارف وتتفرع منها :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وجذب الودائع.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وتوفر السيولة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة رأس المال.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة الربحية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني ونمو محفظة التمويل والإستثمار

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذا دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر والأداء المالى للمصارف .
وتتفرع منها :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وجذب الودائع.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وتوفر السيولة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام إنخفاض نسبة التعثر وزيادة رأس المال.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر وزيادة الربحية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنخفاض نسبة التعثر ونمو محفظة التمويل والإستثمار لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين فى عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه

الفرضية فلذا تم حساب الأوساط الحسابية " قوة الأجابة " والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار (T) على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة .

جدول رقم (5.3) نتائج إختبار (T) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الرابعة

رقم	الفقرة	إختبار الفرضية		
		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيم T
0	دلالة T			
1.	إنخفاض نسبة التعثر تشجع على إستقطاب موارد جديدة توفر السيولة	4.56	0.52	11.59
2.	إنخفاض نسبة التعثر يشجع المساهمين من زيادة إستثماراتهم وتوفر السيولة .	4.53	0.65	15.46
3.	إنخفاض نسبة التعثر تزيد الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يزيد من رأس المال	4.46	0.63	9.29
4.	إنخفاض نسبة التعثر تزيد من عملية توظيف الموارد الجديدة وتسهم في زيادة رأس المال	4.56	0.56	18.76
5.	إنخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من الربحية	4.49	0.65	13.15
6.	إنخفاض نسبة التعثر تشجع المصارف على توظيف الموارد الجديدة مما يزيد من نمو محفظة التمويل وإستثمار.	4.22	0.69	17.32
7.	إنخفاض نسبة التعثر يرجع إلى توفر السيولة وزيادة الربحية ورأس المال ونمو محفظة التمويل وإستثمار	4.18	0.67	11.45
8.	إنخفاض نسبة التعثر بتطبيق نظام الاستعلام من أهم العوامل المؤثرة في التوسع أو التراجع في نطاق المصارف في السودان	4.63	0.70	10.22
0	المتوسط العام	4.45	0.63	13.40

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018م)

يلاحظ من الجدول رقم (5.3) يتضح الآتى :-

1. أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.18 – 4.63) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test –Value=3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عن مستوى دلالة (0.000) أى أنهم موافقون أو موافقون بشدة على أن تطبيق نظام الإستعلام الإئتماني يؤثر في الأداء المالي للمصارف ممثلا في المؤشرات التالية (توفر السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار).
 2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (-0.52- 0.70) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات ، أى أنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
 3. كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعا ، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test –Value= 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عند نظام الإستعلام الإئتماني وأثره في الأداء المالي المصرفي ممثلا في المؤشرات التالية (توفر السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار). كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن تطبيقات نظام الإستعلام الإئتماني له أثر ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف ممثلا في المؤشرات التالية (توفر السيولة وجذب الودائع وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستثمار وذلك إستنادا إلى إرتفاع قيمة (T) المحسوبة البالغة (13.41) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).
- مما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني والأداء المالي للمصارف وتتفرع منها :
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وجذب الودائع.
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وتوفر السيولة.
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة رأس المال.
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستعلام الإئتماني وزيادة الربحية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإستهلام الإئتماني ونمو محفظة التمويل والإستهثمار

4. الخاتمة :

توصل البحث إلى مايلي :

1.4. النتائج والتوصيات :-

النتائج التي توصلت إليها الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإستهلام الإئتماني: يحد من التعثر المالي والتأخر والفشل في سداد القروض مما يؤثر إيجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

– يوفر بيانات عن كافة العملاء والعمليات الممولة التي تساعد في ترقية الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية

– يساهم في جذب الودائع وتوفير السيولة وزيادة رأس المال وزيادة الربحية ونمو محفظة التمويل والإستهثمار مما يؤثر إيجابيا في الأداء المالي للمصارف.

– يوفر بيانات عن عملاء الجهاز المصرفي يمكن أن تمثل نواة السجل الإئتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلا.

– يطور الإئتمان في السودان ويلحقه بالدول المصنفة عالميا مما يؤثر إيجابيا في الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني.

2.4. التوصيات:

– إتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي بإستخدام نظام الإستهلام الإئتماني وآلياتها المختلفة ممثلة في الوكالات الائتمانية مع وضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي.

– تفعيل دور وكالة المعلومات الائتمانية والوصول بها إلى مرحلة السجل الإئتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلا ويرفع من درجة نسبة الإستهلام والتصنيف الإئتماني للسودان ويلحقه بالدول المصنفة عالميا لجذب الإستهثمار الأجنبي.

– تدعيم الجانب الإعلامي أكثر مما هو عليه الآن وتعريف الجهات ذات العلاقة بمشروع نظام الإستهلام والتصنيف الائتماني وحث المصارف على توزيع مطبق إعلامي يحتوي على كافة المعلومات التي يحتاجها عملاء المصارف.

- تخصيص تلفونات بوحدة الترميز والإستعلام بينك السودان المركزي للرد على كل التساؤلات والإستفسارات التي ترد على عملاء الجهاز المصرفي عن نظام الإستعلام والتصنيف الإئتماني.
- 5,قائمة المراجع :
- الطاهر الأطرش (2001م)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،
- الحضيرى حامد العربي (2000م)، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،
- بلعجوز حسين (2011م) ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ، مصر،
- إرشيد عبد المعطى جودة (1999م) ، إدارة الإئتمان ، عمان ، داروائل للنشر ، ط1،
- الرملى فياض حميرة (2011م) ، نظم المعلومات المحوسبة ، الخرطوم.
- الطاهر الفاتح الشريف يوسف (2017م)، دور الترميز الإئتماني في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي ، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا . السودان .
- أحمد بسام محمود (2006م) ، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكوارى محمد سعيد (2015م)، الوكالات الإئتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالى ، بحث ماجستير في التمويل الإسلامى غير منشور ، جامعة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. قطر.